

أكدت إيراتو كوزكو ماركوليس، وزيرة خارجية قبرص، على استعداد بلادها الكامل للتعاون مع مصر ومساعدتها في استرداد أموالها المهربة لديها، وتقديم كل أوجه التعاون للكشف عن الأموال غير المشروعة التي أودعها رموز النظام السابق في بنوك قبرص، معلنة أن هناك لجنة من وزارة العدل المصرية ستسافر لقبرص الشهر المقبل لبحث كيفية استرداد تلك الأموال.

وأوضحت خلال مؤتمر صحفي عقده اليوم، الأربعاء، قبل مغادرتها للقاهرة، أن العلاقات المصرية القبرصية تاريخية ومميزة، مشيرة إلى أنها جاءت لزيارة مصر بصحبة وفد رجال أعمال من الغرفة التجارية القبرصية لمساندة مصر بعد الثورة خلال المرحلة الانتقالية التي تمر بها، والاطلاع على كيفية تقديم الدعم المناسب لها. وفيما يتعلق بالوضع في سوريا وموقف قبرص، أوضحت أن الوضع في سوريا معقد، ونحن ندين سقوط عدد كبير من الضحايا، مشيرة إلى أن الاتحاد الأوروبي قرر عددا من العقوبات ضد النظام السوري بسبب العنف، وأنها نترقب نتائج مبادرة الجامعة العربية، حيث إن لها دورا أساسيا في تلك القضية.

وأكدت على قناعة بلادها بوجود أن تلعب الجامعة العربية دورا رئيسيا في التطورات في المنطقة العربية، مشيرة إلى أهمية التعاون بين قبرص والجامعة العربية وكذلك بين الجامعة والاتحاد الأوروبي.

وحول الوضع في ليبيا بعد مقتل القذافي وانتشار الأسلحة هناك، قالت إن قبرص تتابع الأوضاع في ليبيا بقلق، معربة عن أملها في أن يتم إيجاد آلية لجمع السلاح من الجماعات المسلحة داخل ليبيا لكي لا يتسرب خارجها. من ناحية أخرى، أكدت وزيرة خارجية قبرص أنه تم الاتفاق على عقد اجتماع في قبرص مطلع ديسمبر المقبل مع الجانب المصري، بمشاركة وفد مصري يضم ممثلين لعدد من الوزارات المعنية للباحث مع مسؤولي وزارة العدل القبرصية بشأن استعادة الأموال المهربة، وسيتم خلال الاجتماع تبادل كل المعلومات المتاحة، مؤكدة أن بلادها ما زالت ملتزمة بتقديم كل ما تستطيع وفعل كل ما بوسعها من أجل عودة الأموال المهربة إلى الحكومة والشعب المصري.

وحول تداعيات الخلافات بين تركيا وقبرص حول مناطق استكشاف الغاز الطبيعي في مياه البحر المتوسط وما إذا كانت مصر معنية بتلك الخلافات، قالت وزيرة خارجية قبرص، إنه لم تكن هناك أي خلافات بين قبرص ومصر في هذا الموضوع. وأضافت أنه تم توقيع اتفاق مع مصر حول المناطق الاقتصادية الخالصة في البحر المتوسط لكل دولة

وبالنسبة لتركيا، فهناك العديد من المشاكل بين قبرص وتركيا، كما أن تركيا ليست عضوا في اتفاقية البحار الممتدة "لونجر سي" الخاصة بالأمم المتحدة. وقالت إن الأتراك يقومون بالتنقيب عن الغاز بشكل غير شرعي في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص.

وأشارت إلى أن قبرص قدمت احتجاجا على هذه الإجراءات إلى الأمم المتحدة، وتنظر إلى هذه الخطوات على أنها انتهاك لحقوق السيادة القبرصية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بقبرص. وقالت إننا نطلب الدعم من أصدقائنا لدعم مواقفنا وحقوقنا في السيادة.

وحول ما ذكره أمين عام الأمم المتحدة بشأن قرب التوصل إلى حل للمشكلة القبرصية، قالت الوزيرة إنه كان هناك اجتماع في نيويورك يومى 30 و13 أكتوبر الماضى وسيكون هناك اجتماع قادم فى نيويورك.. والحوار مستمر.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 02/11/2011

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfara.com